مساهمة توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر

Contribution of accounting disclosure requirements in attracting foreign investment to Algeria

سارة عبد العالي[1*]، نبيلة هيلامي[2]

[1]جامعة عمار ثليجي الأغواط، (الجزائر)، *Sabdelali89@gmail.com*

[2]المركز الجامعي آفلو، (الجزائر) . *n.hailami@cu-aflou.edu.dz*

تاريخ الاستلام: 2023/06/30 تاريخ القبول: 2023/10/26 تاريخ النشر: 2023/12/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي الذي أكد على أهمية توفير متطلبات الإفصاح التي ترتكز على المعلومات الضرورية في عملية إتخاذ القرار الاستثماري ومايجب أن تتسم به هذه المعلومات من خصائص نوعية حتى يعول عليها متخذي القرارت.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية اتخاذ القرار تتطلب توفر قدر كافي من المعلومات المحاسبية والمالية التي تساعد على المفاضلة بين البدائل المتاحة وتعتبر من أهم عناصر نجاح هذا القرار، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتوصيل كافة المعلومات المهمة عن المؤسسة لمتخذي القرارات ولاسيما المستثمرين المحليين والأجانب وتمكينهم من المعرفة الكافية للمعلومات ذات العلاقة بالمؤسسة ليصبح بمقدورهم اتخاذ قرارات اقتصادية صائبة وسليمة.

الكلمات المفتاحية:الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، جودة المعلومات المحاسبية، الشفافية، الاستثمار الأجنبي.

تصنيف JEL: F21،M49،G14،K2،M41

Abstract:

This study aims to demonstrate the role of accounting disclosure in attracting foreign investment to Algeria, through the financial accounting system, which emphasized the importance of providing disclosure requirements that are based on the necessary information in the investment decision-making process, and the qualitative characteristics that must be characterized by this information in order for the decision-makers to rely on it decisions.

The study concluded that the decision-making process requires the availability of a sufficient amount of accounting and financial information that helps to differentiate between the available alternatives and is considered one of the most important elements of the success of this decision, as accounting disclosure allows the communication of all important information about the institution to decision-makers, especially local and foreign investors, and enabling them to know adequate information related to the institution to enable them to make correct and sound economic decisions.

Keywords:accounting disclosure; the financial accounting system; quality of accounting information; transparency; foreign investment.

Jel Classification Codes:M41,K2,G14,M49,F21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل تطور الاقتصاد والتكنولوجيا والأسواق المالية وظهور الشركات متعددة الجنسيات، برزت الحاجة إلى المعلومات وأصبح من الضروري البحث عن الأساليب والمصادر التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

فقد بذلت الكثير من المنظمات الدولية وحكومات الدول جهودا كبيرة من أجل تحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي وأنظمة المعلومات الخاصة بالشركات في الدول، وذلك بتوفير القوانين، التشريعات والارشادات وجميع المتطلبات المساهمة في ذلك، فإذا كانت الدول تريد جني المنافع الكاملة من استقطاب رؤوس الأموال طويلة الأجل ومصادر التمويل الأكثر استقرار، لابد لها أن تراعي العوامل المساعدة على استقطاب الاستثمارات إليها خاصة تلك العوامل التي لها علاقة بالأداء الاقتصادي للمؤسسات والمساهمة في تحقيق أكبر عائد مع أقل مخاطر.

ولعل من بين أهم العوامل التي تحدد طبيعة البيئة الاستثمارية ومدى جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، البيئة الادارية والمالية والمحاسبية، لقد أثبتت الكثير من الدراسات أن المستثمر الأجنبي عند اتخاذ قراره الاستثماري يولي اهتمامه إلى عناصر البيئة الادارية والمالية والمحاسبية للبلد المراد الاستثمار فيه لمعرفة انسجام الأوضاع الاقتصادية وقوة البيئة الاستثمارية فيه، ومن بين هذه العناصر تبني معايير المحاسبة الدولية، تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وآليتها ، والتي شملت موضوعات تتعلق بطبيعة المعلومات التي توفرها الشركات لمتخذي القرارات والتي يجب الإفصاح عنها إضافة إلى القيمة النفعية لهذه المعلومات وماتتسم به من خصائص نوعية تساعد في الحكم على جودتها.

وفي هذا الصدد فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية في الجزائر قدم مجموعة من الإسهامات التي يمكن أن ندرجها على أنها آفاق تطبيقه والتي تمثل عاملا مهما من عوامل توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في دعم بيئة الاستثمار في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية؛
- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر؛
- يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر من خلال توفير متطلبات الإفصاح والشفافية.

أهداف الدراسة:

- محاولة إلقاء الضوء على آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار جذب الاستثمار الأجنبي بالتعرض إلى مايقدمه هذا النظام من إسهامات في البيئة المحاسبية للمؤسسات؛
- محاولة معرفة قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية تعبر عن الصورة الصادقة للمؤسسة وتلبي احتياجات المستثمر الأجنبي من خلال المعلومات الواردة بها.

منهجية الدراسة:

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة والوقوف على صحة الفرضيات تمت معالجة موضوع الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على هدف فهم مضمون الموضوع من خلال منهجية علمية منظمة بداية بجمع بيانات كافية عن الموضوع، ومن ثم محاولة تحليل ووصف ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية.

وبناءعلى ما تقدم سنتناول في دراسة هذا الموضوع النقاط التالية:

أولا: الإفصاح المحاسبي: تعريفه، أنواعه ومقوماته؛

ثانيا: دور الإفصاح المحاسبيفيجذب المستثمر الأجنبي؛

ثالثا: جودة المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي؛

رابعا:عائد تطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي من خلال النظام المحاسبي المالي.

2.الإفصاح المحاسبي

1.2 تعريف الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي الدعامة الأساسية في تحقيق أهداف القوائم المالية في توفير المعلومات الملائمة للأطراف المختلفة المستخدمة لها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهو يعطي صورة واضحة وصادقة للمستخدمين عن الوحدة الاقتصادية.

ويستخدم مصطلح الإفصاح في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية بتلك الوحدات، ويمكن تعريفه كما يلي:

_ تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، وتؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق بالشكل الأمثل (أحمد لطفي، 2006، صفحة 489).

_ هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي هذه القوائم من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على دفاتر وسجلات الشركة (أبو زيد، 2005، صفحة 578).

_ هو تقديم جميع المعلومات للمستخدم بطريقة مفهومة حتى يتمكن من اتخاذ قراراته الاقتصادية المختلفة، فهو يهتم بأداء الوظيفة الثانية للمحاسبة المالية وهي وظيفة الاتصال، وذلك من خلال توصيل نتائج القياس المحاسبي وغيرها من المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة وفي التوقيت المناسب إلى الأطراف الخارجية بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات (فؤاد مكية، 2011، صفحة 64).

وعليه يمكننا تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه " تزويد المستخدمين بالمعلومات الملائمة التي تشمل جميع الأمور الجوهرية بكل وضوح ودقة وبطرق يسهل فهمها بغرض اتخاذ قرارات رشيدة، هذا بشكل لا يترتب عنه أي غموض يؤدي إلى التضليل في عملية اتخاذ القرار، حيث تعرض المعلومات المحاسبية ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدمين من خلال القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة بها في جداول مكملة أو كشوفات ملحقة.

2.2 أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية لأن من خلاله يتم توصيل نتائج العمليات المالية للوحدة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، و الجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق حول مقدار و نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها، لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي على عدة أسس يمكننا عرضها كميا يلي:

1.2.2من حيث درجة الالتزام بالإفصاح:

- افصاح مقنن (إجباري) :يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، و تحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين (السيد، 2009، صفحة 65)،و هو ما تنص عليه القوانين و التشريعات و المعايير المحاسبية في دولة ما، يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم القدر الكافي و المناسب لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة (جودي، 2012، صفحة 11)،و يثنى على هذا النوع "أنه يحقق العدالة و التوزيع الأمثل للموارد بين الأطراف المختلفة، بما يحقق الثقة في سوق الأوراق المالية و يشجع المستثمرين على توجيه مدخراتهم إليها (السيد، 2009، صفحة 65).
- إفصاح غير مقنن (اختياري): يعد محاولة جادة من قبل الوحدة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات و القوانين أو المعايير المحاسبية (جودي، 2012، صفحة 11)، و يعاب على هذا النوع أن المنشآت لا يمكن أن تفصح ذاتيا و من غير الزام عن كل المعلومات المطلوبة و اللازمة للمستثمرين ،كما أنه في ظل السوق التنافسي قد تفصح تلك المنشآت عن معلومات مضللة، ومن ثم يكون ذلك السوق غير كفيل بتحقيق الإفصاح المحاسبي الاختياري الكافي (السيد، 2009، صفحة 65).

2.2.2من حيث مقدار الإفصاح:

- إفصاح كافي: يعتبر من أكثر الأنواع شيوعا في الاستخدام يفترض هذا النوع أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة (هندركسن، 2008، صفحة 766)،أي يفصح عن المعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرار ويستخدم في ذلك الأهمية النسبية للمعلومات.
- إفصاح عادل: ويرتبط بالنواحي الاقتصادية والأخلاقية والأدبية بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد (عبد الكريم عصفور، 2005، صفحة 28)،ينطوي هذا النوع على جانب أخلاقي حيث يفصح عن كافة المعلومات لكافة مستخدميها دون تحيز لفئة دون أخرى بشكل يسمح باتخاذ القرار السليم.
- إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية لمتخذي القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير معلومات وايضاحات معينة قد تحدث ضررا بالغا بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار (السيد، 2009، صفحة 67)،ويعتبر هذا النوع أكثر شمولية من الإفصاح الكافي.

3.2.2 من حيث هدف الإفصاح:

- إفصاح وقائي: يهدف إلى ضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية (السيد، 2009، صفحة 68)، بقصد حماية المستثمر العادي.
- إفصاح تثقيفي أو إعلامي: يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والقرارات الاستثمارية بصفة خاصة, ويشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم و هو بذلك يعكس وجهة النظر المعاصرة في الإفصاح (السيد، 2009، صفحة 68).

4. دور الإفصاح المحاسبي في جذب المستثمر الأجنبي:

إنه لمن المعلوم أن الاستثمار الأجنبي ينهض بدور فعال في زيادة فرص العمالة و نقل التكنولوجيا و زيادة موارد النقد الأجنبي،فضلا عن توفير رؤوس الأموال و السيولة اللازمتين لإنشاء المشروعات الاستثمارية المختلفة،و قد بذلت معظم الدول العربية جهودا حثيثة لجذب الاستثمارات العربية و الأجنبية خلال العقدين الماضيين من خلال تهيئة الأوضاع المناسبة للاستثمار التي تشمل الأطر التشريعية المنظمة للاستثمار و البنى التحتية و تحرير عدد من القطاعات الاقتصادية كالاستثمار و التجارة .

وإذا كان الاستثمار الأجنبي على هذه الدرجة من الأهمية فإن العمل على توفير البيئة المناسبة له أمر ضروري للدول التي ترغب في جذب الاستثمارات (راغب الخطيب، 2009، الصفحات 207-208)،وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي وذلك بمحاولتها تحقيق الشروط

المطلوبة لتوافر المناخ الاستثماري المناسب التي منها،تعزيز إمكانيات النمو في الاقتصاد،إصلاح النظام القضائي، تطوير مؤسسات الاستثمار، استكمال البنية الأساسية،إصلاح النظام المالي والجهاز الإداري، تقديم تحفيزات ضريبية وجمركية، توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية.

وتمثل المعلومات المحاسبية أحد أهم مصادر تلك المعلومات والتي إذا ماتم إعدادها وفقا لمعايير معروفة لدى المستثمرين ستمثل أحد عوامل جذب تلك الاستثمارات، وهذا يعني أن الأنظمة المحاسبية الموحدة العربية إذا لم يتم تطويرها لمواكبة هذه المتغيرات فقد تعجز عن توفير الشروط المطلوبة لهذا المناخ الاستثماري ،وبقدر التأثير الذي سيلحق بالاستثمار إن لم توفر المعلومات المحاسبية بشكل يفهمها المستثمر الأجنبي، فان لذلك الاستثمار تأثير على الأنظمة المحاسبية (راغب الخطيب، 2009، صفحة 209).

ففي دراسة قام بها ماكينزي على عينة تتكون من(200)مؤسسة استثمارية وأصولها تساوي أكثر من (2)تريليون دولار في تسعة دول منها المكسيك، الصين، البرازيل،والهند لمعرفة أولويات المستثمر الأجنبي عند اتخاذ قراره الاستثماري (أنظر الجدرول رقم 01)

من هذه الدراسة يتبين بأن المستثمر عندما يتخذ قراره الاستثماري يعطي الأولوية للإفصاح المحاسبي الذي يبين النظام المحاسبي للدولة وكيفية احتساب الأرباح وتقدير الضرائب، ثم المساواة بين المساهمين سواء أكانوا محليين أم أجانب،أما العامل الثالث فيركز على مدى استخدام الدولة للمعايير المحاسبية الدولية، ومقدار السيولة التي تعبر عن القوة الشرائية وكذلك حق ملكية المستثمر للمشروع، ومدى انتشار الفساد الإداري والمالي، ونظام الإفلاس الذي قد يواجه المستثمر في الحصول على مستحقاته،أما البيئة المالية فتشمل جميع ما يتعلق بالنظام المالي وعدد المصارف.. وأخيرا النظام المصرفي الذي يبين عملية تحويل الأرباح واستقرار أسعار الصرف في الدولة المضيفة (العبيدي، 2012، صفحة 72).

إن مبدأ الإفصاح يعني ضمنيا بأنه لم يتم حذف أو إخفاء معلومات تشكل اهتمام جوهري من وجهة نظر المستثمر العادي،وتم تعزيز هذا المبدأ بشكل أكبر من خلال مختلف متطلبات الإفصاح (بلقاوي، 2009، صفحة 344)،التي أقرتها بعض الجهات العلمية والمهنية الدولية التي من بينها مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB)وهيئة الأوراق المالية الأمريكية (sec)ومجلس المبادئ المحاسبية(APB)وكذلك حرصت لجنة معايير المحاسبة الدولية على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وخصصت في كل معاييرها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من المعايير وكمثال على ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)،كما أدى التطور في المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية إلى تقديم مستويات متعددة عن الإفصاح المحاسبي أكثر فائدة ومنفعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ففي دراسة لـ Herman & thomas(2000) اتضح أن استخدام البيانات القطاعية* في التنبؤ بالأرباح المستقبلية يساعد على التوصل إلى نتائج أكثر دقة من الاعتماد على البيانات الإجمالية وكلما زادت درجة التفصيل في البيانات القطاعية المتاحة كلما زادت درجة القدرة على التنبؤ، حيث تعد هذه الأخيرة أحد

المحددات الأساسية للحكم على مدى توافر الملائمة ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية (صالح حسين، 2011، صفحة 40).

في حين أوضحت دراسة Fried&Givoly(1982) أن الإفصاح المحاسبي القطاعي على أساس المناطق الجغرافية يوفر معلومات عن كل الإيرادات المحققة والأصول التي ساهمت في تحقيقها في المناطق الجغرافية المختلفة، مما يساعد المحللين الماليين في تحليل المخاطرة نتيجة للتغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية،كما يساعد في تقييم قدرة المنشأة على النمو نتيجة للتغيرات الايجابية في الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى أن توفير المعلومات عن الأصول على أساس جغرافي يساعد في تحليل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة خاصة المخاطرة السياسية مثل نزع الملكية (صالح حسين، 2011، صفحة 42).

-إن تبني معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الوطنية له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها هذا النظام، حيث اعتمد النظام المحاسبي المالي بشكل كبير على المعايير المحاسبية الدولية في تحديد وتعريف القوائم المالية وتوضيح أهدافها وطرق إعدادها وقواعد التقييم كذلك عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي تمت وفق ما جاء في محتوى معيار التطبيق بأثر رجعي فيما تعلق بالتطبيق للمرة الأولى،وهذا من أجل إمكانية الدخول إلى أسواق المال العالمية والعربية وإعداد قوائم مالية موحدة للشركات متعددة الجنسيات مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات بها، ويكون المستثمر الأجنبي على دراية كافية بالمعلومات ذات العلاقة بالمؤسسة حيث يسهل عليه الاطلاع وقراءة القوائم المالية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه المؤسسة.

5. جودة المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي:

1.5 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يستخدم مصطلح الجودة عادة لمعرفة أو قياس مدى مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة،ويقصد بالجودة في المعلومات المحاسبية "تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة،هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة" (الشيرازي، صفحة 45).

- تعني جودة المعلومات المحاسبية "ما تتمع به هذه المعلومات من مصداقية،وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل، وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها" (ابراهيم خليل، 2005، صفحة 747).

إذن يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص حتى نستطيع أن نقول أنها ذات جودة،ولكن يبقى هذا المفهوم نسبي ولكي يتحقق يجب الالتزام بالمعايير المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية.

2.5 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص والتي تعرف بالخصائص النوعية حيث تستخدم هذه الأخيرة كأساس لتقييم جودة المعلومات المحاسبية.

وتعرف الخصائص النوعية بأنها تلك الخصائص التي تميز مابين المعلومات الجيدة والمفيدة عن تلك المعلومات الرديئة والأقل فائدة لغايات اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (فؤاد مكية، 2011، صفحة 47).

تناولت العديد من الدراسات والهيئات هذا الموضوع في محاولة لتحديد الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتي كان من أهمها مجلس معايير المحاسبة المالية fasb من خلال البيان رقم2 سنة 1980 بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " والذي أوضح فيه أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون مفيدة إضافة إلى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع خصائص نوعية للمعلومات في الإطار المفاهيمي المتعلق به، ويمكن لنا تناول هذه الخصائص بشئ من التفصيل كما يلي:

1.2.5 الخصائص النوعية الأساسية: وتشمل الخاصيتان التاليتان:

- الملاءمة Relevance:

تعتبر المعلومات ملائمة لحاجة متخذي القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 07)،وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتميز بما يلي:

- التوقيت المناسب Timeliness: يجب أن تكون المعلومات متاحة في الوقت المناسب وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير في متخذ القرار؛
- القيمة التنبؤية: تكون للمعلومات قيمة تنبؤية إذا كان بالإمكان استخدامها للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والنتائج المتوقعة في المستقبل، ويستند في إجراء عملية التنبؤ على المعلومات التاريخية؛
- التغذية العكسية: تتمثل في قدرة المعلومات على تعديل التقييمات السابقة وتقييم مدى صحة التوقعات السابقة.

تتطلب هذه الخاصية وجود صلة وثيقة بين المعلومة والغرض من استخدامها أي يجب أن تكون مرتبطة بالقرار الذي تم إعدادها من أجله.

- **الموثوقية:**

تعرف بأنها درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز إلى حد منطقي ومعقول وفي الوقت نفسه تمثل عرضا أمينا وصادقا للمعلومات (سامي خضر، 2006، صفحة 92)،ولكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقا بها ويمكن الاعتماد عليها فإنها يجب أن تمتلك الصفات التالية:

- القابلية للتحقق: هي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهنا يأتي دور المراجع الخارجي في التأكد من توفر هذه الخاصية لموثوقية المعلومات؛
- التمثيل الصادق: تعني تمثيل المعلومات المحاسبية الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية المعبرة عنها؛
- الحياد: يجب أن تكون المعلومات محايدة وخالية من التحيز للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمستخدميها.

2.2.5الخصائص الداعمة أو الخصائص الثانوية:

- القابلية للمقارنة: أي يجب أن تمكن المعلومات من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة عبر مرور الزمن أو إجراء مقارنة لمؤسسات مختلفة لنفس الفترة، وتقتضي هذه العملية الثبات في القياس وفي استخدام السياسات المحاسبية.
- القابلية للفهم: وتعني أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 11)

ويمكن توضيح هذه الخصائص في الشكل أدناه (أنظر الشكل رقم 01) ، من خلال هذا الشكل يتضح أنه يفترض أن مستخدم المعلومات المحاسبية له مستوى معقول من المعرفة والفهم وهو قادر على فهم واستيعاب تلك المعلومات،ثم يأتي القيد الحاكم والمتمثل في الموازنة بين المنفعة والتكلفة ويقتضي هذا القيد أن تكون المنفعة المتحصل عليها من المعلومات اكبر من التكلفة المتكبدة للحصول عليها،ومن ثم تراعى السهولة في طريقة عرض المعلومة بشكل يمكن المستخدم من فهمها،وبما أن المعلومات ذات فائدة ومنفعة ويستعملها المستخدم في اتخاذ القرارات تتحدد هذه المنفعة بخاصيتين رئيسيتين هما الموثوقية التي تتطلب الحياد والقابلية للتحقق وان تعبر المعلومات بصدق عن المضمون الذي تصفه، إضافة إلى الملائمة والتي تتطلب التوقيت المناسب،وقدرة المعلومات على التنبؤ والتغذية العكسية التي تمكن المستخدم من تقييم مختلف

قراراته والوقوف على مدى صحتها،وتليها خاصية القابلية للمقارنة ثم الأهمية النسبية وذلك بالإفصاح عن كافة المعلومات المؤثرة على اتخاذ القرار والتي حذفها يؤدي إلى اتخاذ قرارات مضللة.

من خلال الاطلاع على إصدارات المنظمات المهنية والدراسات التي تناولت خصائص جودة المعلومات المحاسبية لاحظنا أنها قد اتفقت معظمها على أن الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية هي الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم،وهذا ما أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي اتفق معه النظام المحاسبي المالي في هذا الشأن حيث جاء في المادة08 من المرسوم التنفيذي رقم156.08 "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح".

إن اتصاف المعلومات المحاسبية بهذه الخصائص سيمكن المستثمرين ولاسيما الأجانب من اتخاذ قرارات رشيدة بكل كفاءة وفاعلية،ونرى أن تحقق كافة هذه الخصائص بالمعلومات أمر صعب لكن المقصود ليس تحققها بالكامل بل لن يتحقق أقصى قدر ممكن منها، ولهذا وضعت مرجعية في إعداد وعرض المعلومات وهي مراعاة المنفعة والفائدة بما يخدم كافة الأطراف.

6.عائد تطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي من خلال النظام المحاسبي المالي:

إن الهدف الأساسي والنهائي للمحاسبة هو توصيل المعلومات المالية والمحاسبية لمتخذي القرارات(مستخدمي المعلومات المالية) الداخليين والخارجين، والتوصيل الناجح يتم من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب والهادف إلى تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات وهذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها تنتج عن عمليات القياس المحاسبي للعمليات والأحداث الاقتصادية والمالية،فالمحاسبة تؤدي وظيفتها من خلال القياس والإفصاح المحاسبي وقد تعددت وظائف المحاسبة ومجالاتها وتطورها تاريخيا بما يقابل الحاجات المتنامية والمتطورة لمستخدمي القوائم المالية ويمكن عرض هذه الوظائف كما يلي (لايقة، 2007، صفحة 41):

- إثبات علاقة الدائنية والمديونية مع الغير؛
- استخراج نتائج الأعمال وتحديد الوضع المالي؛
- ممارسة الرقابة الداخلية على حركة الأموال وتقييم الأداء،
- حل مشكلة تعارض المصالح بين إدارة المشروع ومستخدمي البيانات المحاسبية؛
- توجيه النشاط الاقتصادي في المجتمع.

لقد اهتمت معايير المحاسبة الدولية بتفصيل الحد الأدنى من الإفصاح و تطرقت إلى ضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات الأساسية التي تجعل القوائم المالية واضحة وقابلة للفهم لكي تكون كافية وملائمة لمستخدميها، فلكي تحقق القوائم المالية الأهداف المرجوة منها ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى لقد

اشترط مجلس معايير المحاسبة الدولية ومختلف المنظمات المهنية إلزامية توفير الإفصاح والشفافية المناسبة فيها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مختلف المستخدمين.

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم،فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات،وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف،وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصلحته (لايقة، 2007، صفحة 55).

ويعني الإفصاح إظهار وتقديم كافة المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدة،بشكل واضح ومفهوم ودون لبس أو أي تضليل،وبالإضافة إلى أهمية الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مختلف المستخدمين من المعلومات المحاسبية والمالية،وتمكين المستثمرين من المعرفة الكافية للمعلومات ذات العلاقة بالمؤسسة وجدوى الاستثمار فيها،هو كذلك يساهم في تخفيض عدم التماثل للمعلومات المحاسبية.

إن عدم تماثل الإفصاح للمعلومات المحاسبية يحدث عندما تتعمد إدارة الشركة حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق أغراض خاصة بالشركة أو تعتقد بأن نشرها يضر بمركزها التنافسي عند استخدامها من قبل المنافسين،وبذلك فإن عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى أضرار جسيمة في سوق رأس المال وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل،لأن الأطراف الأخرى بدون المعلومات سوف تلجأ إلى أساليب دفاعية لتحمي نفسها من استغلال الأطراف ذوي المعلومات مثل الانسحاب من السوق كليا مما يؤدي إلى صغر حجم السوق،وذلك يؤدي لتخفيض سيولة الأسهم والتأثير سلبا على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية والشكل أدناه يبين الوسائل الدفاعية للمستخدمين وأثره على السوق (أنظر الشكل رقم 02) (سليمان النجار، 2012، صفحة 40):

ونتيجة لذلك لابد من وجود آلية أو وسائل لتخفيض عدم التماثل في المعلومات الواردة في القوائم المالية،من أجل ذلك ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بالمعايير المحاسبية للإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية للأطراف الخارجية، حيث أن التقيد بهذا النظام في إعداد القوائم المالية سيفعل عملية الإفصاح عن المعلومات والتي بدورها تعمل على تقليل درجة عدم التماثل في المعلومات المحاسبية وبالتالي تمكين المستخدمين لاسيما المستثمرين منهم من قراءة وفهم هذه المعلومات بكل وضوح وشفافية وإجراء عمليات المقارنة بين الفرص المتاحة للاستثمار.

ويقصد بالشفافية أن القرارات المتخذة والتي جرى تنفيذها تمت على أساس قواعد ولوائح (تنظيمات)،وأن المعلومات المتاحة واضحة ويمكن الوصول إليها مباشرة من قبل أولئك الذين سوف يتأثر اتخاذ قراراتهم بهذه المعلومات، وتعني أيضا توفير ما يكفي من المعلومات بأشكال يسهل فهمها (economic و commission، 2010، صفحة 02).

وهناك من يعرفها على أنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها،أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة وتسمح لأصحاب الشأن بالحصول عل المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء (سايح، 2012، صفحة 58).

وفق ماسبق نرى انه يعتبر الإفصاح هدف مترتب عن الحاجة للوصول إليه بغرض الاستفادة من المعلومات المفصح عنها في اتخاذ القرارات الصائبة،ومن خلاله تؤدي المحاسبة مهمتها في توصيل المعلومات إلى مستعمليها، أما الشفافية فهي تشير إلى مبدأ أخلاقي في التمثيل الصادق للمعلومات عن التعامل مع الأحداث والمعاملات الاقتصادية وجعلها قابلة للوصول إليها والفهم والرؤية من قبل كافة الأطراف ذات المصلحة.

وقد أصبح مصطلحا الشفافية والإفصاح يردان في مقدمة جل الموضوعات الاقتصادية والمحاسبية في العقود الأخيرة خاصة بعد الأزمات المالية العالمية والفضائح المالية الأخيرة للشركات العالمية، حيث أصبح هذان المفهومان من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في عصر المعلومات،نتيجة لدورهما الفعال في إظهار الوضعية الحقيقية للمؤسسات وجعلها أكثر حرصا على تحمل مسؤولياتها،إضافة إلى تحسين عمليات اتخاذ القرار وتخفيض التكاليف المتعلقة بها،وبالتالي زيادة الكفاءة والفعالية في أداء المؤسسات وما يترتب عنها من تعزيز لثقة المستثمرين فيها.

ويلعب النظام المحاسبي المالي دورا مهما في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات عن طريق الإفصاح والشفافية اللذان يعتبران أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات،الأمر الذي يساعد الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة في اتخاذ قراراتهم في ضوء مخرجات هذا النظام ،ولعل أهم ما يوفره هذا النظام لجميع أصحاب المصالح الأمور التالية (بوراس و بوطلاعة، 2015، صفحة 24):

-يوفر القوائم المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في اتخاذ القرارات؛

- يوفر المعلومات التي تحقق عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة؛
- يوفر الوثائق والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة؛
- يخدم المساهمين (الأكثرية،الأقلية)في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة؛
- يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير.

كما ساهم النظام المحاسبي المالي في إرساء الشفافية وزيادة الإفصاح المحاسبي،ذلك أن إعداد القوائم المالية والمعلومات الواردة بها أصبح يتم بطريقة تسمح بقراءة وفهم الوضعية المالية للمؤسسة بكل وضوح وتفصيل عما كان عليه في السابق،وسهل إجراء المقارنات المناسبة، حيث يتوفر النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية، وهذا يوفر معلومات مالية واضحة وملائمة، قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات،ويحتوي هذا النظام على إطار تصوري مستمد من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية يعرف مجال التطبيق،المبادئ

والاتفاقيات المحاسبية،الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء بالإضافة إلى مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

وأكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة استيفاء المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها والإفصاح عنها،هذا مانصت عليه المادة 10من القانون رقم07-11المتضمن له.

وعليه أصبحت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة وأصبح بالإمكان الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة من قبل مختلف الأطراف وهذا ما يخلق جوا مناسبا لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

حيث تؤثر الاستثمارات الأجنبية وخاصة تلك المتعلقة بالشركات العالمية على تبني الدول للمعايير المحاسبية الدولية،حيث تضغط هذه الشركات باتجاه إيجاد ممارسات محاسبية متوافقة في مختلف الدول التي لها فروع بها،بهدف تجاوز صعوبات إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المحلية وتسهيل عملية تجميع قوائمها المالية بالإضافة لإمكانية دخولها إلى الأسواق المالية العالمية وتمكينها من مقارنة قوائمها المالية في الزمان والمكان،وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن المستثمر الأجنبي ينحاز إلى البيئة التي تنتج معلومات مالية تتصف بالمصداقية ولايتحقق ذلك إلا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى إيجاد معلومات مالية ذات خصائص نوعية وقوائم مالية عالمية (داودي، خليفاتي، و زبيدي ، 2013، صفحة 12).

7.الخاتمة:

لقد أصبحت القوائم المالية تلعب دورا مهما في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، حيث تمثل وسيلة لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها وتوفر معلومات محاسبية يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ القرار السليم، وتعد المعلومات المحاسبية جوهر عملية اتخاذ القرار حيث ترتكز عليها المؤسسة في إعداد المخططات وتقييم ومتابعة الأداء، ويرتكز عليها المستثمرون في المفاضلة بين البدائل المتاحة، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص التي تعد أساسا لتقييم جودتها.

و للإفصاح المحاسبي دورا أساسيا في تحقيق الغرض من القوائم المالية، ذلك بتوصيل كافة المعلومات المهمة عن المؤسسة لمتخذي القرارات وتمكينهم من المعرفة الكافية للمعلومات ذات العلاقة بالمؤسسة ليصبح بمقدورهم اتخاذ قرارات اقتصادية صائبة وسليمة، وقد حرص النظام المحاسبي المالي على ضرورة الافصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية، من أجل مساعدة المستخدمين ولاسيما المستثمرين المحليين والأجانب على اتخاذ القرارات اللازمة.

كما أكد النظام المحاسبي المالي على أهمية توافر عدد من الصفات بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية للحكم على كفاءتها، وأهم هذه الصفات أن تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارت من قبل أغلب المستفيدين منها، وأن تكون موثوقة للاستفادة منها، بالاضافة إلى قابليتها للفهم والمقارنة.

8. قائمة المراجع:

1/ المؤلفات:

- أحمد رياحي بلقاوي. تعريب رياض العبد الله، *نظرية المحاسبة،الأردن، دار اليازوري*، الطبعة الأولى، 2009،.
- الدون هنركسن ترجمةأبو زيد كمال خليفة، *النظرية المحاسبية، الاسكندرية* ،الطبعة الرابعة. 2008
- أمين السيد أحمد لطفي ، *علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالي* الاسكندرية ، *الدار الجامعية، 2009.*
- أمين السيد أحمد لطفي ,، *نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الاسكندرية، الدار الجامعية*،الجزء الأول، 2006.
- خالد راغب الخطيب، *التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، الأردن ،دار البداية*،الطبعة الأولى، 2009.
- رضوان حلوةحنان و آخرون،*أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة الدخل، عمان* ،دار حامد، 2004.
- حسين عبد الجليل آل غزوي، *حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية*، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
- رولا كاسر لايقة، *القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للماصرف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار*. رسالة ماجستير في المحاسبة المصرفية: جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007.
- سيد عبد الفتاح صالح حسين، *تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربيةجمهورية مصر العربية،2011.
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة،الكويت، دار السلاسل، 1990.

- عبد الكريم محمد سليمان النجار، *مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، جامعة بغداد*، رسالة لنيل شهادة المحاسبة القانونية المعادلة لشهادة الدكتوراه، 2012.
- فاضل محمد العبيدي، *البيئة الاستثمارية* ، الأردن ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، 2012.
- مجمد مبروك أبو زيد، *المحاسبة الدولية وانعكاساتها عاى الدول العربية، القاهرة* ،أيترك للطباعة، الطبعة الأولى، 2005.
- محمد أبو نصار، و جمعة حميدات، *معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية، الأردن ، دار وائل*،الطبعة الثالثة، 2014.
- محمد ذا النون عبد الكريم عصفور، *تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدوليةوانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان*، رسالة دكتوراه في المحاسبة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2005.
- محمد مطر، التأصيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض و الإفصاح المحاسبي، الأردن، الطبعة الأولى. دار وائل، 2004.
- نغم أحمد فؤاد مكية، دور المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات في زيادة حجم التداول في سوق الأوراق المالية -دراسة ميدانية-. أطروحة دكتوراه في المحاسبة: جامعة حلب، 2011.

2/ المقالات:

- أحمد بوراس، و محمد بوطلاعة، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد03، جوان 2015.
- بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية. مجلة الباحث،العدد 10، 2012.
- محمد أحمد ابراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية،العدد 1الجزء 02، 2005.

- نادية سامي خضر، مدى تماشي النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مع معايير الإفصاح العالمية. *مجلة بحوث مستقبلية* العدد 13، 2006.

3/ المداخلات:

- الطيب داودي، جمال خليفاتي، و البشير زبيدي . (يومي 05-06 ماي, 2013). صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية. *الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر.*
- محمد رمزي جودي. (يومي 6-7 ماي, 2012). اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات. *الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.*

economic, & commission, s,*Yap Kioe Sheng,what is good governance for Asia and the pacific.* Uinted Nation,2010.

- Justiinp.challinor, *challinor,AcontentAnalysis of financial advertisements.* Loughborough university of technolog,1994 .

جدول 1: أولويات المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار حسب دراسة ماكينزي

الإفصاح المحاسبي	71	Accounting disclosure
مساواة المساهمين	47	Shareholder Equality
حقوق الملكية	46	Property Rights
المعايير المحاسبية الدولية	42	International Accounting standards
سيولة السوق	37	Market liquidity
نظام الإفلاس	32	Bankruptcy Regulation
الضغط على الفساد	32	Pressure on coruption
البيئة المالية	31	Financial Environment
النظام المصرفي	30	Banking System

المصدر: فاضل محمد العبيدي (2012)، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص 71.

الشكل 1: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

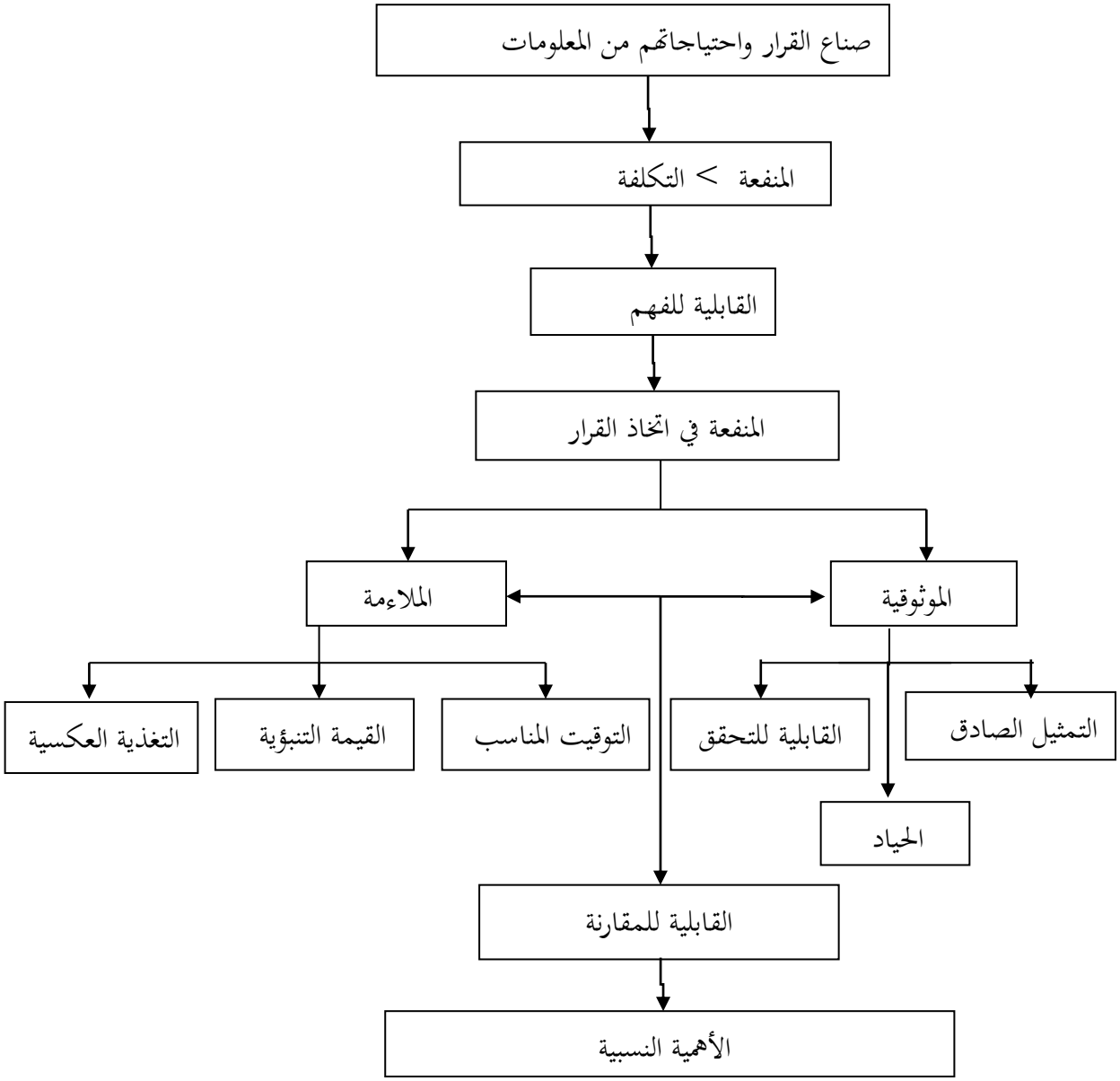

المصدر: Justiinp.challinor, *challinor,AcontentAnalysis of financial advertisements.* Loughborough university of technolog,1994,p 30.

الشكل 2: الوسائل الدفاعية لمستخدمي المعلومات وأثر ذلك على سوق رأس المال

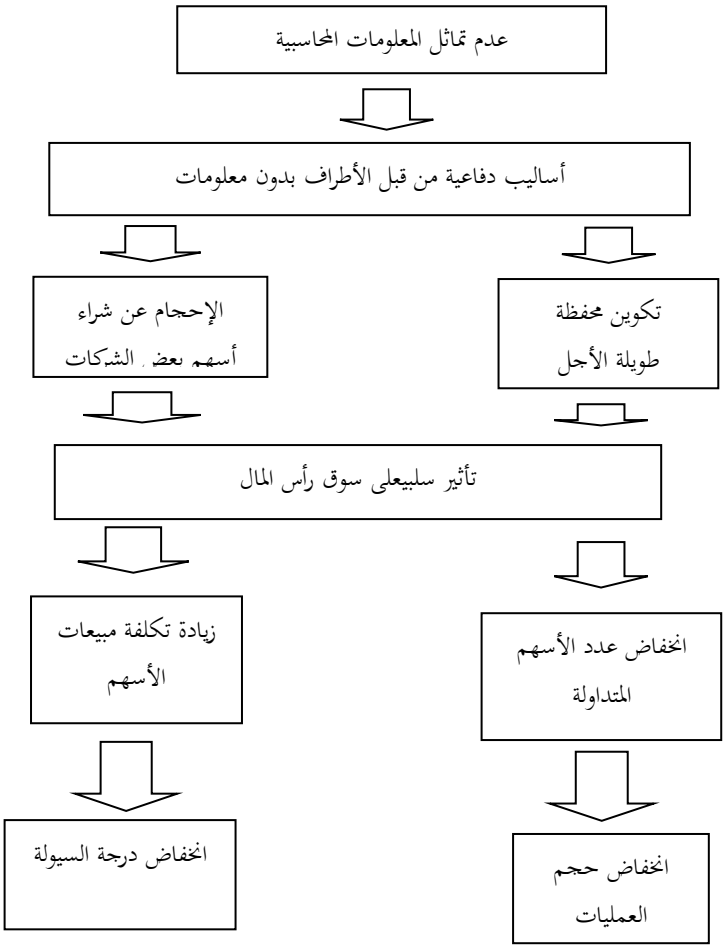

المصدر: عبد الكريم محمد سلمان النجار.(2012). مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية. رسالة لنيل شهادة المحاسبة القانونية المعادلة لشهادة الدكتوراه. جامعة بغداد.ص 40.